

الأعلام

ط الثانية ١٠ أجزاء

تأليف خير الدين الزركلي

طبع هذا الكتاب في سنة ١٩٢٣ في ثلاثة أجزاء . وما بيع حديثاً طبعة ثانية في عشرة أجزاء ، وهي في الواقع مؤلف جديد من حيث الصفة والتبويب والإضافات ، وهو بمجهود عظيم يشكر المؤلف عليه ويقدر .

وفي جملة ما أضافه المؤلف الى هذه الطبعة عدد كبير من التصاوير ، تصاوير الترجمين وتصاوير خطوطهم ، وقد يسر المؤلف بذلك للقارئ الوقوف على صور الترجمين ، وعلى صور خطوطهم وامضاءاتهم في بعض الأحيان ، فأحسن بذلك صنفاً إذ زود الراضين في الوقوف على تطور الخط العربي بنماذج مفيدة جداً في تكوين رأي في تطور هذا الخط ، كما زودهم بنماذج من خطوط بعض المستشرقين ورسائلهم في العربية ، وهي نبط خاص في الكتابة العربية يربنا مقدار تضاع أحجامها وبلغ اجادتهم لها .

والكتاب مجمع تاريخي للرجال ، وضمه المؤلف على حروف الهجاء ، وذكر فيه علماء العرب والسلمين ، وترجم للمستشرقين أيضاً اصلتهم بالمالم العربي من حيث اشتغالهم بالعربية ، وقد حاول المؤلف جهده الإحاطة بأكثر عدد ممكن من الأعلام وادخلهم في هذه الموسوعة في الرجال وتركيز الكلام عليهم بقدر الإمكان .

وعمل مثل هذا إنما تقوم به الجماعة في العادة في بلاد الغرب ، توزع العمل على التخصصين فيتولى كل منهم كتابة ترجمة أو جملة ترجمات تيسيراً للعمل وإتقاناً له وللإحاطة بالمادة الواحدة إحاطة تامة مع مراعاة التركيز فيها والإيجاز جهده الامكان إيجازاً مركزاً غير مغل ، لا يترك شيئاً من المادة إلا ويحصرها ويحيط بها . ثم إن هذه الجماعة ترسم الحدود وتضع الخطوط ، كما

يقفل المهندس حين يقدم على إنشاء بناء ، فإذا انتهت من كل ذلك ، شرعت في شق الأسس ثم أقامت البناء .

أما في الشرق ، حيث لا تزال الفردية هي المتغلبة على كل ناحية من نواحي الحياة فيه ، حتى العملية منها ، فإن الأعمال لذلك أكثرها من نتاج الفرد لا الجماعة ، والأعمال الفردية مفضية متممة نفال من الفرد ، فتقل من عمله وإنتاجه ، ولا تكون متقنة كاملة لسمة العمل لأن قدرة الفرد محدودة ، واحاطته احاطة عملية عميقة بأنواع كثيرة من أنواع المعرفة تكاد تكون مستحيلة . كما في مثل هذا المشروع الضخم الذي تناول تراجم أناس عاشوا في منطقة واسعة تشمل العالم القديم برمته ، كما عاشوا في حقب تزيد على (١٥٠٠) سنة ، وقد تناولوا مختلف فروع المعرفة والحياة الانسانية ، وانتموا الى أديان ومذاهب متعددة متنافرة .

ومن هنا يشكر المؤلف الجامع على بجهوده في جمع مادة هذه الأجزاء العشرة ، وهو بجهوده لا يقدره بالطبع إلا من كثرت له مماناة التأليف والجمع ، حيث يكون المؤلف في الغالب وحيداً ينسخ ويؤلف ويجمع ويرتب ويصحح ، ثم يقوم بأعمال الطبع والنشر من ماله الخاص أو بيمض المساعدين . ولولا الهوى الذي يدفع الانسان الى الاشتغال بمثل هذه الاشغال المضيئة ، لما أقدم إنسان على عمل لا ينال صاحبه منه في الغالب إلا العضي والحسارة المادية والوقوع تحت طائلة الديون .

وقد شرح المؤلف في مقدمة الجزء الأول الطريقة التي سار عليها في وضع هذا الكتاب ، فذكر أنه تعرض لترجمة الأعلام الأموات فقط ، أما الأحياء فقد تركهم « مخافة الوقوع فيما لا يحمد » والانسان قد يتغير . وأما المتأخرون الأموات ، فقد أهمل كثيراً منهم « ثقة بأن كتب المؤرخين مضممة بأخبار هؤلاء ، وحرصاً على استبقاء ما لم يدون من سير أولئك » ، وذكر أن ميزانه في الاختيار هو « أن يكون لصاحب الترجمة علم أشهد به تصانيفه » أو خلافة ، أو ملك ، أو إمارة ، أو منصب رفيع - كوزارة أو قضاء - كان له فيه أثر بارز ، أو رئاسة مذهب ، أو فن تميز به ، أو أثر في العمران يذكر له ، أو شعر ، أو مكانة يتردد بها اسمه ،

الأعلام

أو رواية كثيرة ، أو أن يكون أصل نسب ، أو مضرب مثل ، وضابط ذلك كله أن يكون ممن يتردد ذكرهم ويسأل عنهم ^(١) .

وذكر في مقدمته للطبعة الأولى طريقته في ترتيبه فقال : « ورتبته على الحروف ، مبتدئاً بحرف الاسم الأول ، ثم يضم ما يليه إليه ، فيكون آدم قبل آمنة لتقدم الدال الميم ، وآمنة قبل إبراهيم لأنهم في بدء الأول ، ومحمد قبل محمود لسبق الدال الواو .. » . أما ما كان مبدوءاً بلفظ « أب » أو « أم » أو « ابن » أو « بنت » كأبي بكر وأم سلمة وابن أبيه وابن أبي ذؤاد ، فعدت الأب والأم ونظائرهما لغواً ، وسميت « أب بكر » في حرف الباء مع السكاف وما يشتمها ، وأم سلمة في حرف السين مع اللام ... » .

وذكر أيضاً أنه راعى في ترتيب الأعلام التقيد بالاسم الأول للشخص ، أي اسم العلم الخاص فأورد ترجمة النزالي مثلاً في حرف الميم ، لأن اسمه محمد بن محمد ^(٢) ، ولم يذكرها في باب الثمن سادة « النزالي » ، بل اكتفى في هذا الباب بذكر « النزالي = محمد بن محمد ٥٥٠٥ » ، وذكر بعد هذه الجلة جملة أخرى هذا نصها : « النزالي = أحمد بن محمد ٥٥٢٠ » ^(٣) . وسار على هذا النوال في كل الترجمات .

ولو كانت الشهرة عند العرب أو عند غيرهم تقوم على أساس الاسم الأول ، لما كان لأحد أن يمرض على هذه الطريقة المزدوجة في ترجمات الأعلام . وإنما هي في كثير من الأحوال لا تقوم على الاسم الخاص ، بل تقوم - واستطيع أن أقول في الغالب - على اسم الأسرة أو على الكنية أو القب ، أو على العرفة ، أو النسبة إلى بلد ما حيث تطلق هذه الشهرة على الاسم حتى عند الاختصاصيين . فلو قلت لأحد : من هو « محمد بن محمد » المتوفى سنة « ٥٠٥ للهجرة » ؟ لما أجابك إلا اشخاص معدودون . أما إذا سألت من هو « للنزالي » ، فإن نسبة الإجابة تكون

(١) الأعلام ١/١٢٠ .

(٢) الأعلام ٧/٢٤٢ .

(٣) الأعلام ٥/٢١٠ .

في هذه الصلة حادثة جداً . ثم إن حادثة « محمد بن محمد » لا تكفي ، بل لها في إرشاد القاري ، إلى الشخص ، وهي الجزء السابع من الجزء « النذري » ، وهو الجزء المحتوي على حرف اليم ، فيه عدد كبير من الرجال عرفوا بـ « محمد بن محمد » ، فطريك في مثل هذه الحالة أن تورق وتورق حتى تصل إلى الصفحة (٢٤٧) وفيها : « محمد بن محمد بن محمد النزالي الطوسي » المتوفى سنة (٥٠٥) هـ . وتجد قبل هذه الترجمة ترجمة « البردوي » « محمد بن محمد بن الحسين » المتوفى سنة (٤٩٣ هـ) وبمقدمة ترجمة « ابن هندويه » « محمد بن محمد بن الحسن بن الحسين بن حكويه » المتوفى سنة (٥٠٧) هـ . وقل مثل ذلك من أبي الملا المعري وعن الطبري وعن الطوسي وعن أبي حنيفة ، وعن أبي بكر وعن ابن سينا والنارابي والسكندري وغيرهم .

وقد طبق المؤلف طريقته هذه حتى على المستشرقين ، فأنتج نفسه بذلك وأنتج القراء ، وخالف بذلك عرف القريبين في تسمية الأشخاص . فالقريبون كما هو معروف لا يدعون الأشخاص بأسمائهم الأولى ، بل يدعون الناس ويترجمون حياتهم ويكتبون عنهم بأسمائهم الأخيرة ، وهي أسماء الأسر في الغالب . وكل الأسماء الغربية التي نسمع بها في المباح أو « النافزون » أو نقرأها في الكتب والجرائد الأجنبية هي على هذا النحو . ولهذا كان ادخاله اسم « ميرن »^(١) ، و « فيشر »^(٢) و « مول »^(٣) و « جرينبول »^(٤) و « شولتز »^(٥) في الجزء الأول وفي مادة حرف « الألف » على اعتبار أسماء هؤلاء الخاصة مبتدئة بهذا الحرف ، خطأ متبهاً للقاري ، وغالفاً لعرف أصحاب هذه الأعلام .

ثم إن الفارسين لعلوم العربية والإسلامية في بلاد الغرب والمستشرقين أنفسهم لا يدعون

(١) الأعلام ١٩/١ .

(٢) الجزء الأول الصفحة ١٩ .

(٣) المصدر نفسه الصفحة ٢٠ .

(٤) كذلك الصفحة ٢١ .

(٥) كذلك الصفحة ٣٤٥ .

الأعلام

هؤلاء وأمثالهم ، ولا يشيرون إليهم ويذكرونهم في مؤلفاتهم ، إلا بأسمائهم الأخيرة . ولا نجد أحداً يذكر « نولكه » في باب الفاء على اعتبار أن اسمه الأول هو « ثيودور » أو « فلرس » أو « سخاو » أو « بروكلن » أو « سترستين » أو « نالينو » أو « ثورنبرك » وأمثالهم في مادة « كا » ، بحجة أن اسم هؤلاء الأول هو « كارل » ، بل يذكرونهم في باب الحرفين الأول والثاني من الاسم الأخير ، الاسم الذي اشتهر به الأسر عند الغربيين ، وذلك كأن يذكر « نولكه » في باب « نولكه » و « سخاو » في مادة « سخاو » و « نالينو » في باب « نالينو » وهكذا ، إيماناً للتعجب عن القاري ، وإثلاً يضطر ف يرجع إلى الاسم في موضعين من مواضع أجزاء الكتاب للوقوف على الترجمة . ثم إن أكثر الناس حتى المتخصصين لا يذكرون الاسم الأول للمستشرقين وإنما يعرفونهم بأسمائهم الأخيرة ، حتى لنجد كتبهم تختصر أسماءهم الأولى في الغالب وتكتفي بذكر الحروف الأولى منها فقط ، وذلك لاشتهار الرجل عندم باسمه الأخير ، لا باسمه الأول ، فسكان واجباً على المؤلف أن يراعي هذه الطريقة في ترتيب تدوين الأعلام .

وعندي أن المؤلف لو سار على طريقة أهل الموسوعات في الزمن الحاضر لأراح قراءه كثيراً ولخاصهم من الرجوع إلى الترجمة مرتين . وطريقتهم في تدوين الترجمة المبره على شهرة صاحب الترجمة . فإذا أردت الرجوع إلى « الطبري » ، وهو « أبو جعفر محمد بن جرير » ، الفخر والورع والفتوة المعروف ، رجعت إلى حرف « الطاء » ، وذلك لاشتهار الرجل بنسبته هذه إلى طبرستان ، أكثر من اشتهاره باسمه الأول بين العلماء والمتخصصين ^(١) . وإذا أردت الوقوف على ترجمة « الطوسي » مثلاً رجعت إلى هذا الحرف كذلك ، لاشتهاره بهذه النسبة أكثر من اشتهاره بـ « نصير الدين أبي جعفر محمد بن محمد بن الحسن » ، وهو العالم المعروف بعلم الهيئة . أو « محمد ابن الحسن بن علي أبو جعفر » المتوفى سنة « ٤٥٨ » أو « ٤٦٠ » لهجرة وهو من كبار علماء الشيعة في العراق . وإذا أردت الوقوف على ترجمة « الدائني » مثلاً ، رجعت إلى حرف « اليم » لشهرته بـ « الدائني » بين العلماء والمتخصصين أكثر من اشتهاره بـ « علي بن محمد بن

(١) راجع دائرة المعارف الإسلامية ٤/ ٥٧٨ : (الطبعة الانكليزية) .

عبد الله» (١). وهكذا قيل عن بقية الترجمات . وعلى هذا النسق ، رتبنا ترجمات الأعلام في « دائرة المعارف الإسلامية » وفي « دائرة المعارف البريطانية » ، وفي سائر الموسوعات الأخرى المؤلفة في مختلف اللغات العربية .

وقد تذكر المؤلف في المقدمة من السموات التي لاقاها في تدوين أسماء المستشرقين وفي ضبطها ، وذكر أمثلة على ذلك . والواقع أن السكتاب والأوقاف والترجمين قد أتبعوا مذاهب شتى في ضبط الأسماء الأجنبية . وقد وقع مثل هذا في صدر الإسلام وفي أيام الخلافة العباسية خاصة عند أهل القوم في التعريب . وسرّد هذا الاضطراب إلى عوامل عديدة ، منها جهل الشخص الذي يريد ضبط اسم ما بلغة صاحب الاسم ، فيتخبط فيه إن كان لا يعرف من اللغات الأجنبية إلا قراءة الحروف ، فيكتبه على وفق العروف التي يجدها مطبوعة أمامه ، بينما هي في النطق والنطق شيء آخر ، وقد يكتبه على نطق أهل لغة أخرى ، فيقع في خطأ آخر . كان يضبط الاسم الألماني أو الإسكازي على وفق النطق الفرنسي ، أو الاسم الفرنسي على أسلوب النطق بالألمانية ، وهكذا ، فيقع الضابط للاسم في خطأ لا يدري به . والمعروف أن النطق ببعض الحروف يختلف بين لغة وأخرى . ثم إن الأقطار العربية قد تختلف أحياناً في أسلوب تدوين بعض الحروف المنقولة من الأجنبية ، فحرف الـ «G» الذي ينطق «كافاً» في الألمانية أو الإسكازية يكتب «جيماً» في العربية المصرية مثلاً ، ذلك لأن المصريين ينطقونه «كافاً» عند القراءة على طريقتهم في إبدال حرف «الجيم» بـ «الكاف» . فكلمة «إنجائز» مثلاً تقرأ بالكاف بدلاً من الجيم عند النطق باللفظة في مصر ، أما في العراق فتكتب بـ «انكاز» أي بالكاف وتقرأ على نحو كتابتها . واسم «Ignace» «Ignatz» الألماني يكتب «اجناس» في مصر ويقرأ «اكناس» . أما في العراق ، فيكتب ويقرأ «اكناس» ، وغير ذلك من أسباب يخرجنا البحث فيها عن حدود هذا الموضوع .

والعرب بعد ، طريقة في ضبط الأعلام الأجنبية ، تتفق مع قواعد النطق بالعربية . ولجميع

(١) راجع دائرة المعارف الإسلامية ٨١/٣ (الطبعة الانكليزية) .

الأعلام

اللغة العربية بالذاهرة بحوث وقرارات في ضبط الأعلام الانجليزية ، دونت في مجلته . وقد وقف هليها الأستاذ المؤلف كما أشار الى ذلك في مقدمته . ولما كان كتابه هذا من المؤلفات العلمية التي يرجع اليها ، كان من الواجب عليه الرجوع إلى قواعد جمع اللغسة في ضبط الأعلام ، والى الائمان الموجودين في مصر أو الى الاساتذة المصريين البارعين في اللغانية في تدوين الأعلام اللغانية وضبطها مثلاً ، أو الى الايطاليين المقيمين في مصر في ضبط الأعلام الايطالية ، وهكذا بالنسبة الى الأعلام الانكليزية أو الفرنسية ، وبذلك يتخلص من هذه المشكلات التي لم يتمكن من التخلص منها حتى في طبعته هذه الجديدة ، ويضع لغاري^١ ولكتاب الدين سبرجمون الى مؤلفه أسماء مضبوطة ضبطاً متقناً يعتمد عليه .

وقد لاحظت عنه ترجمته لأحد المستشرقين ، وهو « Ignatz Goldziher » أنه كتبه « كولد سهر » في مقابل سني الولادة والوفاة ، وكتب تحته « اجناس كولد سهر » ، ثم قال : « مستشرق مجري موسوي » ، بلفظ اسمه بالألمانية إجناتس جولدنسهر . وقد كان الواجب على المؤلف أن يكتب الاسم بطريقة واحدة ، هي الطريقة الألمانية ، ذلك لأن المؤلف وان كان مجرياً ويهودياً ، لسكنه كان يتكلم الألمانية ، وبها ألف جمل مؤلفاته ، وأن يكتب الاسم على هذه الصورة : « إجناتس كولد تزهير » ؛ لأن النطق بحرف الـ « G » هو « ك » في هذه الحالة . كما أن النطق بحرف الـ « Z » الذي يلي حرف الـ « t » هو « تزيت » لا « تبيت » . أي « سين » كما كتبه المؤلف^(١) .

ولاحظت أن المؤلف استعمل « آو » لما يقابل « Au » فكاتب « آوغست » لـ « August » التي هي « أغسطس » عند العرب . وقد استعمل قدماء العرب « أ » لـ « Au » في مثل هذه الحالة ، وذلك أقرب إلى النطق للفري ، كما أن الكثير منهم قد أهمل حرف « الواو » ، فكاتب « أغسطس » لـ « Augustus » ، ولم يمرضوا عن الـ « U » ، فكان

الواجب نقل الاسم الى المعزة اذن ، على طريقة المؤلف في السير على الأسماء الجامعة الأولى في
ترجمات الأعلام .

ونلاحظ أن العرب القدماء قد ساروا على طريقة كتابة الحرف « طاء » في التعريب ،
فكتبوها « أغسطس » كما ذكرت ، وكتبوا أفلاطون وأرسطو وفلوطين وغير ذلك ، وذلك
باستبدالهم الحرف اللاتيني المذكور الطاء . ولهم في ذلك قاعدة . وقد عرض مجمع اللغة العربية
في القاهرة لها بالبحث كذلك .

ولعرب القدماء رأي كذلك في تدوين الحرف « P » وهم يكتبونه « فاء » في الابهاء ، كما
أن لهم آراء في أصول تدوين بعض الحروف الأخرى ، مثل « G » الذي يكتبونه « غ » والـ
« K » والـ « C » ، وأمثال ذلك . ونجد نماذج عديدة منها في كتب التواريخ ، مثل الطبري
والمسودي وحمزة الاسبغاني ، وفي الكتب المترجمة من اليونانية واللاتينية ، وفي كتب
الجغرافية القديمة والبلدان .

وقد لاحظت أن المؤلف لم يذكر من آثار المشركين إلا آثارهم العربية الضخمة ، أو بعض
مؤلفاتهم المنقولة الى العربية . وهذا في رأيي نقص . وقد كان من الواجب ذكر كل آثارهم معها
كانت كبيرة أو صغيرة ، بالعربية أو غيرها ، ليعرف القارئ عليها . ولا عذر لإهمال المؤلف المؤلفات
منها باللغات الأجنبية بحجة أن المراجعين للكتاب عرب ، وأن أكثرهم لا يحسنون اللغات
العربية ، أو أن منهم من لا يتقن إلا لغة واحدة ، فلا فائدة اذن من ذكر تلك المؤلفات .
وسبب ذلك أن الكتاب مرجع في ترجمات الأعلام ، والمفروض أن تكون كل ترجمة من
ترجماته مركزة شاملة بحيلة بحياة المترجم ، والآثار هي خلاصة حياة المترجم ، فإهمالها وعدم
الإشارة إليها معناه نقص وإهمال . نعم قد يكون العذر أيضاً في صعوبة تدوين أسماء هذه الآثار
بالحروف اللاتينية وطبيعتها . لكن العذر غير مقبول أيضاً ، فإدام المؤلف قد حشر المبتدئين
في الأعلام ، وجمعهم مع المترجمين على سبيل واحد وفي درجة واحدة ، فقد ثرمة ذكر مؤلفاتهم

الأعلام

كاملة ، وتركيز حياتهم ، ليقف عليها القراء .

وقد وضع المؤلف أسماء المراجع في نهاية الصفحات ، تخالف بذلك الموسوعات الحديثة التي تضع المراجع في نهاية كل ترجمة ، باعتبار أنها جزء من الموضوع ، فلا يتشتت البحث ، ويضطر المراجع إلى المراجعة في مكانين كما حدث في هذا الكتاب . واختصر المراجع ، وأهمل الكثير منها ، ولا سيما المهمة منها التي يجب أن يرجع إليها كل باحث في الأعلام وفي سسير الماضين ، مثل كتاب « بروكن » و« ملحقاته في « تاريخ الأدب العربي » . وهو سند كل من يريد الوقوف على الآثار العربية وأصحابها ، وتاريخ الآداب العربية لرجي زيدان والموسوعة الإسلامية وأمثالها ، مع أنها مراجع مهمة يجب الإشارة إليها في كل ترجمة . نجد لها مكاناً في المراجع المذكورة ، ليستفيد منها القارئ ، خاصة أنها تتضمن أموراً كثيرة في سير المترجمين لم ترد في كتاب الأعلام .

وقد لاحظت أن الترجمات تحتاج إلى استدراكات كثيرة ، وإلى تعقيبات ، فلم يشر المؤلف مثلاً إلى جريدة « المفيد » التي أسسها « إبراهيم حلي العمر » بعد هودنه من بلاد الشام ، بل ذكر أنه واسل أسدار جريدة « لسان العرب » التي سبق أن أسسها في دمشق ، على حين لم يصدر منها إلا أعداداً ، ثم أغلقت ، فأصدر « المفيد » في مكانها ، كما نجد ذلك في كتاب « تاريخ الصحافة العراقية » لعبد الرزاق الحسيني . والظاهر أن المؤلف لم يقف عليه ، بدليل عدم إشارته إليه . وهناك أمثلة كثيرة من هذا القبيل .

وقد وردت في الكتاب ترجمات أناس ليست لهم من الآثار إلا آراء واحداً أو اثنين أو أكثر لا قيمة لها من الناحية العلمية أو الاجتماعية أو الثقافية . أخذها من كتب التراجم التي ظهرت حديثاً بعد الطبعة الأولى للأعلام . ولما كانت هذه المؤلفات مثل : « التذرية في تصانيف الشيعة » ، هي في موضوع آخر ، هو تدوين اسم كل من ترك أثراً مهماً كان طابع ذلك الأثر كبيراً أو صغيراً ، مهماً أو غير مهم ، أو هي كتب قمارس مؤلفات ومؤلفين ، لذلك فإن مهمتها تختلف عن مهمة كتاب (الأعلام) الذي يجب أن تنحصر حسده في تراجم

الأعلام فقط . أما إذا ادخلنا فيه ترجمات مثل من ذكرت ، فانه سيخرج بذلك من دائرة الأعلام ويصبح مثل الكتب التي أشرت اليها ، ويجب عندئذ أن يتضاف حجمه عدة مرات .
ومن أمثلة الزائد الذي لا أرى له مكاناً في هذا الكتاب ترجمات أناس جاهلين مثل :
« خنرم »^(١) و « أبرهة بن الصبّاح »^(٢) و « أبرهة ذو المنار »^(٣) و « البرج بن مسهر »^(٤)
وأناهم من الجاهلين الذين نجد أسماءهم في كتب الأخبار ، وعلى شكل أقاصيص لا أهمية لها كبيرة ، ولا يمد أصحابها من الأعلام . وقد لاحظت أنه وضع تواريخ وفيات لأكثر الجاهلين منبوبة بالسنين البلاوية ، وأكملها بوضع ما يقابلها من السنين قبل الهجرة . ولا أدري كيف جوز لنفسه وضع تواريخ الوفيات هذه ولا إلى أي أساس استند في ضبط السنين وهو يعلم أن علم ذلك كله عند الله .

وأودّ أن أشير على المؤلف بضرورة حذف الجمل والبارات القديمة التي تعود للناس قراءتها في الكتب المؤلفة على الأسلوب القديم ، مثل : رجل قاضل ، عالم شاعر شجاع جواد ، كان من أكابر ... وأمثال ذلك ، إن طبع كتابه مرة أخرى ، وذلك ما أرسوه ، وأن يحتصر كثيراً في القصص القديم المنقول من الكتب القديمة وفي النقول التي اعتمد عليها وأخذها كما هي من مراجعها ، وذلك بتثقيفها وتهذيبها ، لتتناسب مع الذوق الحاضر والأسلوب العلمي في النقد وفي تدوين السير .

وبعد ، فإني أريد من القارئ ألا يتصور أن ما ذكرته يضطحق الكتاب ، وينمز في أهميته وعائدته وفي جهود مؤلفه ، وهو رجل قاضل أمره وأعرف قدره حق المعرفة . وقد أدركت أدبه وطرّفه ولطف شمائله ودعائه خلفه يوم كنا (أنا وهو وأستاذي الجليل الكبير

(١) ٣٥٢/٢ .

(٢) ٧٧/١ .

(٣) للمصنف .

(٤) ١٦/٢ .

مصطلحات علم الكيمياء

محمد بهجة الأثري) يجتمع للمصنف الأديب والمخوض في مختلف الأحداث حين تفرغ لأنفسنا من اجتماعات مؤتمر الجامعات العربية الثلاثة في مدينة دمشق سنة ١٩٥٦ م ، وما قلده في الكتاب هو رأيي ، وربما لا يشاركني فيه المؤلف ولا غيره ، وهو لا يؤثر في قيمة هذا الدفر الضخم على كل حال . وكل انسان لا يبدله هفوات ، ولا سيما في أمثال هذه الأعمال الضخمة كهذا الكتاب .

مصطلحات علم الكيمياء

كراسة في (١٣) صفحة، تتضمن المصطلحات العربية الكيمياءية ورموزها ، وما يقابلها من مصطلحات ورموز في اللغة الانكليزية ، و (٧) صفحات أخرى لم ترقم عنوانت بهذا العنوان : « آراء الجامعات العلمية العربية التي تخالف رأي اللجنة » . وقد سدت اللجنة لجنة تألفت من ثلاثة أساتذة من أساتذة الكيمياء بمصر ، وأستاذ من سورية اجتمعت في آب ١٩٥٧ بالقاهرة للنظر في المصطلحات الكيمياءية المتعملة في سورية ومصر ، وذلك بمشاركة الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية . وقد كرم مقدمة للكراسة أن الإدارة الثقافية قامت بعد انتهاء اللجنة من دراسة هذه المصطلحات بعرضها على الجامعات العلمية العربية الثلاثة : مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، والمجمع العلمي العربي بدمشق والمجمع العلمي العراقي ، لا بداء آرائها فيها ، وبعد دراسة المجمع العلمية لترجمة المصطلحات وافق الإدارة الثقافية بنتائج دراستها ، وهي في مجملها تقر ما انتهت اليه اللجنة التي شكلتها الإدارة « (١) » .

وانتهت الإدارة الثقافية بعد ذلك الى الخلاصة الآتية : « لذلك أقدمت الإدارة الثقافية على نشر هذه المصطلحات ، ليستخدمها الاساتذة والطلاب في المرحلة الثانوية في أنحاء العالم العربي » وألحقت الإدارة المصطلحات المتفق عليها بالأراء التي بحثت بها المجمع العلمية لتكون

(١) الصفحة الرابعة .

محل نظر بعد ذلك ^(١) .

ثم اختتمت مقدمتها بقولها : « والادارة الثقافية إذ يسرها أن تقدم الأمة العربية أول جهودها في ميدان المصطلحات العلمية التي أصبحت من الأهمية بكان في نهضة العرب الحاضرة ، تأمل أن توالي اسداد بقية المصطلحات العلمية الوحيدة في القريب العاجل إن شاء الله » ^(٢) .

وقد فهمت من نشر هذه الكراسة وعن مقدمة الإدارة الثقافية لها أن المصطلحات المطبوعة قد أصبحت مصطلحات رسمية مقررة ، أقرتها الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية ، بعد أن صحت بمراحلها المذكورة في المقدمة ، وأن علي وزارات المعارف في الدول العربية للعمل على نشرها وتسييمها في السكيات وفي المدارس وبين التخصصين ، وفقاً لنظام الجامعة الواقع عليه خاصة وقد قرأت هذه الجملة : « المصطلح المتفق عليه » فوق كل مصطلح عربي ، ووجه « المصطلح الأجنبي » فوق كل مصطلح إنكليزي ، مما جعل علي الذهاب إلى أن المصطلحات العربية المطبوعة في الحقل العربي وتحت تلك الجملة ، هي المصطلحات المقررة التي حصل عليها الاتفاق ، اتفاق اللجنة مع الجامع العربية الثلاثة ، وأن ما وقع عليه الاختلاف قد وضع في محل آخر ، وأن أمر استعماله لذلك متروك إلى حين .

وقد تبين لي من مراجعة المصطلحات ومن مراجعة آراء الجامع العربية الثلاثة فيها أن ما حدث في الواقع هو غير ذلك ، وأن ما طبع تحت جملة « المصطلح المتفق عليه » إنما يمثل ما اتفقت اللجنة عليه ، لا ما اتفق رأي اللجنة والجامع عليه ، بدليل ما فعلته من مقابلات الصفحات المرقمة بالصفحات المهمة من الترقيم الحاسوبية للمصطلحات والآراء اللجنة وآراء الجامع الثلاثة . ومعنى هذا أن المصطلحات المنشورة في الصفحات المرقمة هي مصطلحات اللجنة ، وأن المصطلحات المطبوعة في الصفحات المهمة من الترقيم تمثل رأي اللجنة وآراء الجامع الثلاثة .

(١) المصدر نفسه .

(٢) كذلك .

كتاب بسط الأرض في الطول والعرض لابن سعيد المغربي

ومعنى هذا أن كل ما فعلته الإدارة الثقافية لا يبدو مطبع آراء اللجنة وآراء الجامع في هذه الكراسة ، ليقف عليها القراء ، أو أنها أخذت برأي اللجنة ومملت به ، ولم تأخذ بآراء الجامع الثلاثة .

وقد كان الصواب في نظري قيام الإدارة الثقافية ، بطبع التفق عليه وحده ، على أنه الرأي الثواب ، وترك المختلف عليه لمناقشة بجامعة جديدة . فالقاعدة العامة عند الدول التي تكون فيها مجامع لغوية أن تتولى هذه المجمع البت في النواحي اللغوية ، والمصطلحات هي جزء من اللغة ، وتقوم المجمع بتقرير المصطلحات بعد استطلاع آراء الخبراء في دلالة كل مصطلح من ناحية العلم والفن والاحتصاص . أما إذا كان مطبع الكراسة لجرد عرض آراء على المتخصصين ، فإن الأمر شيء آخر بالطبع .

وقضية المصطلحات العلمية قضية خطيرة يجب الاهتمام بها ، وهي الآن تنقادفها الأهواء ، لا بين الأقطار العربية ، بل بين المتخصصين بموضوع واحد وفي قطر واحد ، فكل متخصص يختار أو يضع ما يراه دون أن يتم نفسه بمراجعة المتخصصين الآخرين أو استطلاع آراء المجمع . ولانتماء على هذه البلية الفكرية ، يجب بذل مجهود كبير في إخراج كتاب يضم أعمال المجمع العلمية واللجان العلمية في هذا الباب ، ليقف عليه المتخصصون وليسدوا آراءهم في كل مصطلح ، حتى إذا ما وقع الاتفاق على مصطلح ما ، أُعدَّ مصطلحاً رسمياً يدون في الكتب العلمية المدرسية وغيرها ، ويتباع في المدارس والكتليات .

كتاب بسط الأرض في الطول والعرض لابن سعيد المغربي

إخراج معهد مولاي الحسن بتطوان

هني الثرييون بالتراث العلمي للمرب أكثر من هناية المرب في الوقت الحاضر به ، فأخرجوا مؤلفات المرب الشهيرة في الجغرافيا وفي الكيمياء والطب والفلك والفلاحة وأمثال ذلك ،

ونقلوا أكثرها إلى لغاتهم . وقد سميت أن الإيطاليين قد هزموا أخيراً على إخراج كتاب « نزهة المشتاق في اختراق الآفاق » للإدريسي كاملاً بالعربية مع التعليل عليه وشرحه شرحاً علمياً حديثاً . وهو كتاب ألفه الإدريسي لملك عقلياً روجر الثاني ، إجابة لمتعمسه منه ، فهو كتاب مهم ألفه عالم عربي من أسرة شريفة كان يمد في زمانه من أركان علم الجغرافيا ، لك عرف بميله إلى البحوث العلمية وبالتسامح . وكنت قد اقترحت على الجمع العلمي العراقي نشره ، فأستحضر أكثر نسخه الخطية ، ثم حدث ظروف ، ووسفة ، أدت إلى سبق الإيطاليين للمجمع في نشره وإخراجه . وقد اكتفى المجمع بنشر الخارطة ، أخرجها الأستاذ الفاضل أسدق السيد محمد بهجة الأثري ، وشاركته أنا في الإخراج .

وفي جلة الكتب التي كتب لها النشر كتاب بسط الأرض في الطول والعرض لابن سعيد المغربي، في الجغرافيا . حققه الدكتور « خوان فرنيط خينيس » « Dr Juan Vernet Gines » الأستاذ بجامعة برشلونة ، وأخرجه معهد مولاي الحسن بتطوان ، وطبع بمطبعة كريمة بتطوان .

وقد قسم المؤلف الأرض المعمورة إلى تسعة أقسام : المعمور خلف خط الاستواء إلى الجنوب ، والسيمة أقاليم المروقة ، ثم القسم التاسع المعمور ما بعدها إلى أقصى المهاد في الشمال ، وقسم كل قسم من هذه الأقسام إلى عشرة أجزاء ، فتكون عدة الأجزاء اذن تسعين جزءاً . وهو خلاصة من كتاب آخر للمؤلف نفسه اسمه كتاب الجغرافيا أو جغرافيا في الأقاليم السبعة (١) .

وأما المؤلف ، فإنه من مشاهير علماء الأندلس وأدبائه ، وهو نور الدين أبو الحسن علي بن موسى بن محمد بن عبد الملك بن سعيد المنسي النرناطي المتوفى بتونس سنة ٦٥٨ هـ على رواية أو بدمشق سنة ٦٧٣ هـ بجملة مؤلفات ذكرها « بروكين » (٢) .

(١) Brockelmann, Suppl., I, S. 646. f.

(٢) Geschichte der Arabischen Literatur I, Suppl., S. 577.

كتاب بسط الأرض في الطول والعرض لابن صميد المغربي

وقد أشار ابن صميد المغربي إلى عدد من الجغرافيين نقل من مؤلفاتهم ، مثل بطليموس والبيهقي وابن فاطمة ^(١) ، والسهودي ^(٢) والبكري ^(٣) والخوارزمي ^(٤) ، غير أن جلّ اهتمامه كان على ابن فاطمة ^(٥) . وابن فاطمة سائح ويحتمل لا يعرف من أسره كثيراً ، كان ممن رحل عن البحر الهبط ، وعرك البحر ، وساح في أوربة ، وخبر البر ، وقام بسياحات أخرى ، فكانت معرفته بالجغرافيا من خبرة وعلم . ونجد تفتاً من بحوثه في تاريخ أبي الفداء ^(٦) . ولعل الأيام ستتمكن المستشرقين أو العرب المتبحرين بالبحث عن تراث المغرب من التمكن من الظفر بأثار هذا البحار الجغرافي ، ومن تدوين سيرته بشيء من التفصيل .

والكتاب هو النص فقط . أما المقدمة والشروح والدراسات التعليلية ، فقد تركها الناشر ، ذاكراً أنها ستكون قسماً خاصاً يكون الجزء الثاني لهذا الكتاب الذي يشمل أيضاً ترجمة إسبانية له ، وتصحيحاً للأخطاء الطبعية التي قد تقع في الجزء الطبع ، وفهرساً لما جاء فيه . والجزء الثاني لازم لهذا الكتاب ، الذي لم يشمل إلا على مقدمة قصيرة في تعريف النسخ التي اعتمد عليها الناشر . ولا بد أن المهتم سيتطرق فيه إلى الموارد التي أخذ منها المؤلف ، وإلى علم المؤلف بأحوال المغرب من الناحية الجغرافية ، ولا سيما أحوال الأوربيين في ذلك العهد .

وقد اعترف المؤلف في مواضع من كتابه أن علمه بأحوال الأوربيين قليل ، وكرر جملة : « خامة الذكر عندنا » في مواضع عديدة من كتابه في الفصول التي بحث فيها عن الغربيين . وقد نعت سلطان الأتراك بـ « سلطان الأشكري صاحب القسطنطينية » ^(٧) ، وسعى أهل

(١) راجع الصفحة (١٣ ، ١٤ ، ١٦ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ومواضع أخرى) .

(٢) الصفحة (١٦ ، ١٧ ، ومواضع أخرى) .

(٣) الصفحة (٤٦) .

(٤) الصفحة (١٠٣) .

(٥) راجع الصفحة (٥٥ وما بعدها) .

(٦) مجلة للمهد المصري للدراسات الإسلامية السنة الأولى ، العدد الأول (٥٥) .

(٧) الصفحة (١١٦ ، ١٢٧) .

جزيرة « كريت » تارة « الحرايطة »^(١) ، وتارة « الحرايطة »^(٢) ، وتارة « الحرايطة »^(٣) . وقد تطرق المؤلف الى بعض الفرق والمذاهب بشيء من الاختصار ، فأشار الى الإسماعيلية مثلاً ، وذكر مواضعهم في بلاد الشام ، وتطرق الى النصرانية فقال عنهم : « وهم ينسبون الى نصير مولى علي ، رضي الله عنه ، يزعمون أن علياً ، قدس الله روحه ، وقفت له الشمس ، كما وقفت ليوشع ، وكلته الجحمة ، كما كلت السبع ، وغلوا فيه الآلية ، ومذهبهم شائع في جزيرة قارة من طرف الجزيرة التي تلي العراق »^(٤) . وتحدث عن السككديين في العراق ، فقال : « ومعظم أهلها كادانيون على ما سبت عليه السلام والياس ، يسمونهم صابئة ، وهم أهداء الصابئة . ومن السككديين كان أبو اسحاق الصابئي ، له مصنف يتبين ذلك فيه »^(٥) .

وقد وهم المؤلف في جعل نصير مولى لعللي ، والظاهر انه لم يراجع كتب أهل الفرق المنتهية ، بل أخذ من مورد ليس له علم صحيح بفرق الشيعة . وادل الحق سببنا الى ذلك فيما بعد ، كما أخطأ الحق في لفظة « سبت عليه السلام » ، والصحيح « شيت » ، النبي ، وما زال كثير من أهل الوصل يتسمون به ، وبالياس . وليس بين الانبياء نبي اسمه « سبت » .

ووردت في الكتاب على سائر حجومه فوائد قيمة من البلاد الأوروبية ، فذكر بعض عواصمها مثل « باريس » أي « باريس » ، و « لندرز » أي لندن ، و « بيصة » أي « بيترا » ، وذكر أسماء أنهار ومدن كثيرة وأسماء شعوب عديدة ، وأشياء من عاداتهم وآدابهم ، وغير ذلك مما يقيد كثيراً في معرفة أحوال أوربة وبقية أنحاء العالم في ذلك العهد .

ومن الواجب على المهتم القيام في الجزء الثاني المرتب بمقارنة بين هذا الكتاب وكتاب

(١) الصفحة (١١٧) .

(٢) المصدر نفسه (ص ١١٧) .

(٣) الصفحة (١١٧) .

(٤) الصفحة (٨٩) .

(٥) الصفحة (٩٢) .

الدراسات الأدبية

« فزعة الشقاق في اختراق الآفاق » للإدريسي الذي هو أوسع من هذا الكتاب وأشمئ وأكثرت فصلاً ، وتبين الصلة بينهما ، ودرجة اعتماد أحدهما على الآخر .

الدراسات الأدبية

عنوان مجلة صدر العدد الأول منها في ربيع ١٩٥٩ ، بالعربية والفارسية ، أصدرها قسم اللغة الفارسية وآدابها بالجامعة اللبنانية الرسمية بيروت . وقد حوت موضوعات قيمة في الأدبين العربي والفارسي ، أهمها بحث في كتاب التاج للجاحظ ، وفي الوارد التي أخذ الجاحظ منها ، وفي الكتب المؤلفة في الأدب الساساني في سير الملوك وآدابهم ، مما يدخله الكتاب في فصل خاص يطلقون عليه : التاج ، والتي عرفت في العربية بكتاب التاج . وقد كتب هذا الموضوع السيد محمد محمدي أستاذ الأدب العربي في جامعة طهران ، وأستاذ الفارسية وآدابها في الجامعة اللبنانية . وقد ألحق بهذا الموضوع مجلة تعليقات واستدراكات في تصحيح طبعة التاج التي حققها وصححها المرحوم أحمد زكي باشا .

وفي مجلة الموضوعات الواردة في هذا العدد أيضاً ، بحث باللغة الفارسية كتبه الدكتور جيرابيل جيبور في الأدب العربي المعاصر بلبنان ، وبحث وضع السيد عارف ناصر بعنوان « طاهر شاه الزاري الألموتي » وهو بحث في الإسماعيلية وفي الأسباب التي أدت إلى انقضاء الإسماعيليين الزاريين إلى فرقتين : مؤمنية وأفاغانية ، وبحث عنوانه « تأريخ قم » للمؤلف محمد بن الحسن القمي الموضوع سنة ٣٧٨ هـ بجزيرة ، كتبه السيد أحمد لوراساني ، وهو تعريف بهذا الكتاب القيم الثمين الباحث في تأريخ قم ، من أهم المراكز الأدبية والثقافية في إيران . وتقع المجلة في ١٧٧ صفحة ، وقد حوت بالإضافة إلى البحوث المذكورة موضوعات أخرى مفيدة في الأدبين العربي والفارسي .

كتاب الفلاحة

هذا كتاب مهم من كتب أهل الأندلس في الفلاحة ، مؤلفه عبيد الله بن إبراهيم المروفي بأبن بصال وبأبن البصالي الطليطالي من رجال القرن الخامس للهجرة ، وهو عالم اختصاصي بالفلاحة ومن المشتغلين بها غير أننا لا نعرف من أمره شيئاً يذكر ، فلا نعرف مولده ولا سنة وفاته ، وكل ما بلغنا من خبره أنه كان بعد من شيوخ علم الفلاحة في أيامه في الأندلس ، وأن معظم المشتغلين بهذا العلم من الماصرين له أو الذين جئوا من بعده قد اعتمدوا عليه وتلقوا من كتابه الطول والمختصر في الفلاحة ، وأنهم ذكروه في كتبهم بإجلال واحترام وتقدير ، وأنه زار سفلية وبلاد الشام ومصر والنوب ، وربما زار أرضين أخرى مثل الحجاز ، وأستورد منها ما لفت نظره من نباتات وبتور غرسها وزرعها في حديقة تجريبية أنشأها لهذا الغرض ، وأنه ابتدع طرقاً جديدة في تربية النبات وفي التطعيم وإصلاح التربة ومعالجة أمراض النبات ، وأنه عُني بالناحية السلية من الفلاحة ، فكان يقوم نفسه بفرس النبات وتحصينه وتكثير الجيد منه . وقد أشتغل في بستان أنشأها في اشيلية فرس فيه ما جمعه سماء (بستان السلطان) يرجع أنه بستان المتمدن بن عبيد الذي خدمه ابن بصال^(١) ، كما أنه أشتغل في بساتين أخرى للأمراء والسلاطين ، مثل جنة المأمون أو بستان الناهورة الذي أنشأه المأمون بن ذي النون وعهد بالاشراف عليه إلى العالم بالنبات والطبيب المشهور المروفي بأبن وافد . وهو بستان زهرة وتجارب ، جلبت إليه النباتات والأشجار الغربية من البلاد البعيدة من الشام والعراق وما وراءهما ، وأجريت فيه التجارب الزراعية والنباتية المختلفة ، فطعمت الشجرة الواحدة بمعدة طعموم ، لنتج عمراً متنوعاً ، وأجريت تجارب لإيجاد ورد وزهر جديد ، ولتحسين النوع والبتور ، وزرعت فيه النباتات البعيدة في الطاب ، وزين بمختلف الرين ، وأقيمت قباب من الماء منظرها يسر الناظرين .

(١) كتاب الفلاحة ، ص ٣٢ ، صحيفة مهسد الدراسات الإسلامية في مدريد ، المجلد الخامس ، العدد

كتاب الفلاحة

وقد اشتهرت الأندلس بجامعة من العلماء الذين أنصرفوا الى دراسة العلوم ، وفي جملتها الطب والفلاحة . ألفوا كتباً كثيرة فيها ، هرفت بالتركيز وبغلبة الناحية التجريبية عليها ، وقد فقد أكثرها ، وترجم بعضها الى اللاتينية في حياة مؤلفيها ، وترجم بعضها بعد ذلك . وبقيت ترجمات بعضها أما أصولها العربية ، فقد زالت مع الزائلين وذهبت مع القاهلين .

وفي جمة علماء الزراعة أبو المطرف عبد الرحمن بن محمد بن عبد الكبير بن يحيى بن وافد ابن محمد الفخمي ، وله كتاب في الزراعة . وهو من مشاهير أطباء الأندلس ، ومن الماصرين لابن بسال ، أي من رجال القرن الخامس للهجرة . وأبو عبد الله محمد بن سالك المعروف بالسندي من بلدة سندي ، المعروف أحياناً باسم الحاج الفرناعي ، وهو من الماصرين أيضاً لابن بسال ، ومن المتصلين به . وقد أشار في كتابه (زهر البستان وثرعة الأذهان) المنطوق الى تجارب عديدة قام بها ابن بسال ، والى اتصاله به وأخذه منه (١) .

ومن الف في الزراعة أيضاً أبو هريرة أحمد بن محمد بن حجاج صاحب كتاب في الفلاحة ، اسمه (المفتاح) . وقد نقل عن ابن بسال ، وهو من ماصريه كذلك ، وأبو زكرياء يحيى بن محمد بن أحمد المعروف بأبن الروام الإشبيلي صاحب كتاب الفلاحة . وقد أشار في مقدمته بتجارب ابن بسال ، ونقل في فصوله منه (٢) . وأبو الخير الإشبيلي ، وله مؤلف في الفلاحة ، اسمه كتاب الفلاحة ، وقد اقتبس غيره منه (٣) .

وقد وردت في كتاب (عمدة الطبيب في معرفة النبات لكل لبيب) اشارات الى ابن بسال ، والى مقابلات جرت بينها ، ويظهر أنه كان متصلاً به . وقد أخبره ابن بسال عن بعض مشاهداته في صقلية والإسكندرية والقاهرة . وذكر بعض أنواع النباتات والأزهار التي قهرسها ابن بسال في بستان السلطان ، وقد شاهدها مؤلف الكتاب نفسه ، وحكاها في هذا

(١) كتاب الفلاحة (من ١٦ وما بعدها) .

(٢) كتاب الفلاحة (من ١٧) .

(٣) المصدر نفسه (من ٢٠) .

الكتاب . وقد درسه مؤلف هذا الكتاب على عالم آخر اسمه ابن لونسكو ، أبو الحسن علي بن لونسكو المتوفى سنة ٤٩٨ هـ أو ٤٩٩ هـ (١) .

ووضع بعض الاختصاصيين في الفلاحة أراجيز في هذا العلم ، وصل بعضها إلينا ، ومنها أراجوزة لأبي هيثم بن جعفر بن ليون النجيب من المرية . ويظهر أنه من أصل أسباني ، وقد تأثر بابن بصال كذلك (٢) .

والكتاب الذي أتحدث عنه ، كتاب وجيز ، أشتمل على ستة عشر باباً . وهو مختصر كتاب آخر للمؤلف نفسه ، سمي بهذا الاسم أيضاً ، فصل فيه تفصيلاً كبيراً . ويظهر أن المؤلف قد وجد حاجة ملحة لاختصار الكتاب المطول ، ليكون سهل التناول ، فأوجزه في هذا المختصر المطبوع . وقد أشار إلى ذلك مؤلفون قداماء مثل المقرئ ، كما أستخرج غيره من هذا الكتاب المطول عدة نسخ لحاجتهم إليها .

ولحاجة الأسبان إلى هذا العلم ، نقلوا كتاب ابن بصال إلى لغتهم ، كما نقلوا كتاباً أخرى فيه ، مثل كتاب ابن وافد ، وتوجد الترجمتان . وفي النسخة المترجمة لابن بصال أمور لا نجدتها في النص المختصر ، مما يدل على أن هذه الترجمة هي ترجمة للنص الأسفل المطول لفلاحة ابن بصال ، وليست من المختصر الذي نتحدث عنه (٣) .

وتتناول الفصول الستة عشر المراد الآتية : المياه وأصنافها وطبائنها وتأثيرها في النبات ، والأرضين وأنواعها وطبائنها وكيفية تمييز الجيد منها والردى ، والسهاد وأنواعه وطبائمه وطريقة استعمال كل نوع ، والإمارات التي تعرف بها جودة الأرض والفراسة وهو الباب الخامس ويقسمه إلى (٣٥) فصلاً . ويقول إن الفراسة تكون بالزراديع أو البندور وبالنوامس أو القضبان . ثم يبحث في الباب السادس عن بعض الطرق في غراسسة الأشجار ، فيذكر طريقة الفراسة

(١) كتاب الفلاحة (مر ١٥ وما بعدها) .

(٢) الفلاحة (مر ١٨ ، ٣٤) .

Lerchundi — Simonet, Crestomatia arabego-espanola, Granada, 1881.

(٣) الفلاحة (مر ١٩) .

كتاب الفلاحة

بـ « التكايس » وطريقة الفراسة بـ « الملوخ » وطريقة الفراسة بالثوى . أما الباب السابع ، فهو في تشذيب الأشجار والأوقات المناسبة له . أما الباب الثامن ، فهو في التلقيح ، وهو باب فصل فيه المؤان ، وأكل بحثه في الباب التاسع . أما الباب العاشر ، فهو في زراعة الحبوب والقطاني ، وقد تكلم فيه على زراعة الفول والأرز والوربيا والعدس والجلبان والحمص والقطن والصفير والزعفران والخشخاش والحناء . أما البذور التي تتخذ لزراعة النباتات التي تتخذ لاصلاح الأطممة كالتوابل ، والوراد الستممة في الطب ، فقد تحدث عنها في الباب الحادي عشر . أما الباب الثاني عشر ، وهو باب لم يرد في الترجمة الإسبانية ، فقد خصص بالفناء والبطيخ والقرع والبادنجان والأصفرج والكبر والحنظل . وأما الباب الثالث عشر ، فقد خصص باليقول ذوات الأصول ، مثل اللفت والجزر والفجل والثوم والبصل وأمثال ذلك . وأما الباب الرابع عشر ، فقد خصص باليقول والخضر . وخصص الباب الخامس عشر في زراعة الرباحين والأزهار والورد وفي طرق تكثير الورد ، وجعلها تزهو مرتين في العام . وأما الباب السادس عشر فهو : « باب جامع لآمان فريفة ومنافع جسيمة من معرفة المياه والآبار واختزان الثمار وغير ذلك مما لا يستغنى عن معرفتها أهل الفلاحة ، اذ هي من تمام أعمالها وأستكمال قابضتها »^(١) ، وقد تحدث فيه عن دفع مزار الحيوان المتولد في البساتين وغيرها ، كمرورق الأرض ، وعن زرع الأعشاب « الثيل » في الحدائق للزينة ، ثم عن طرق حفر الآبار ومعالجتها ، وكيفية تكثير مياهها وغير ذلك مما يتعلق بالبر .

وقد استعمل ابن البصال المشهور اليونانية ، مثل غيره من علماء الفلاحة في الأندلس ، بحسب نطق المستعربين الأسيان ، فاستعمل « شتبر »^(٢) مثلاً قاصداً « سبتمبر » ، و « أغشت » و « لغشت » لا غسطس^(٣) ، و « مائة »^(٤) لشهر « ي » أو مايس ، كما أنه

(١) (س ١٧٣) .

(٢) الفلاحة (س ١١١) ومواضع أخرى عديدة .

(٣) للمصدر نفسه (س ١١٦) .

(٤) (س ١٤١ ، ١٥٢) .

استعمل « الجملة » بمعنى أسبوع^(١) وعلى طريقة أهل المغرب ، وهي طريقة معروفة حتى اليوم . وقد وردت في الكتاب مصطلحات مفيدة جداً ، تفيد أهل الزراعة في الزمن الحاضر ، في استخدامها في مقابل بعض المصطلحات العلمية الأجنبية . ووردت فيه مصطلحات مألوفة ، وأسماء آلات أستعملها أهل الأندلس في ذلك العهد ، مثل : آلة « ميزان الماء » المعروفة بـ « المرجقل » . لتعديل الأرض وتصويتها و « الجاروف »^(٢) والزرعونة والقادوس . ومن مصطلحات الزراعة الواردة في هذا الكتاب : « الزريرة » ، و « النقل » ، و « التلب » ، و « الأرض المرشاء » ، والأرض المليظة ، والأحواض ، والبطن ، والسرب ، والأهداف ، والخطوط ، والأرض الفرسة ، والسكك ، والتنقيل ، والظروف ، وغير ذلك من مصطلحات . والكتاب يمد من إخراج وتحقيق السيد « خوسي مارية مياس بيكروصا » الأستاذ بجامعة « برشلونة » و « السيد محمد مزعان » الكرتير العام لوزارة التربة والثقافة للمنطقة الحليفية بالمغرب ، ومن منشورات معهد مولاي الحسن بتطوان . وقد ألحقنا بالنص العربي ترجمة أسبانية له ، مع مقدمة لها ، أسكنها لم يضافها شيئاً طاماً للمصطلحات العلمية ، وللأسماء والنباتات والبدور المذكورة فيه ، لتسهيل مهمة المراجع ، كما يفصل ، وتوفروا المكتب المنشورة على وفق الطرق العلمية الحديثة ، فأضاعوا على القارئ ، وفناً سيقتضيه طويلاً للتعريف على مادة واردة فيه ، أو مصطلح من المصطلحات الفنية المذكورة فيه .

والكتاب مصدر مهم وسراج لا غنى عنه لمن يريد الوقوف على البحوث العلمية عند

المغرب والسامعين

جواد علي

(١) ويعني مرة في الجملة إذا كان في الربيع والخريف ... ، ص ١٥٤ ، و يدعى بالماء مرين

في الجملة ، ص ١٦٣ .

(٢) الفلاحة (ص ٥٥) .